مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: سياسة الاتحاد الاوروبي تجاه القارة الافريقية (دراسة في التوجهات البريطانية – الفرنسية)
اسم الكاتب: م. خلود محمد خميس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/112
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

سياسة الاتحاد الاوربي تجاه القارة الافريقية
(دراسة في التوجهات البريطانية-الفرنسية)

المدرس
خلود محمد خميس(*)

المقدمة

من المعروف لدى اغلب الباحثين والمحللين في الدراسات الافريقية وتاريخها السياسي بان الوجود البريطاني الفرنسي الحالي في دول القارة الافريقية يعود الى تاريخ قديم أي الى حقبة الاستعمار الاوربي لدول هذه القارة فالعلاقات البريطانية والفرنسية بدول القارة غربها وشرقها ووسطها قديمة تعود الى ايام تقسيم القارة بين الدول الاوربية وكما نجد ان العلاقات الفرنسية بدول القارة كانت متميزة فقد اتخذت اوجها مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية، اذ ما زالت فرنسا ولحد اليوم المستورد الاول للمواد الخام والمصدر الاول للسلع المصنعة، فمن قصر الاليزية انبثقت سياسة التعاون والتي اوجدها ديغول ووضع اسسها العامة في التعامل مع الوضع الافريقي ولم تنتهي هذه السياسة بل استمرت لخدمة المصالح الفرنسية في القارة الافريقية، اما بريطانيا فان وجودها في القارة الافريقية شبيه بتاريخ الوجود الفرنسي داخل القارة فبريطانيا كحال فرنسا حصلت على حصتها من خلال مؤتمر برلين 1884-1885 حينما قسمت القارة الافريقية وقد عملت بريطانيا على هذا الاساس خلال الحقب الماضية على التاكيد على وجودها لتحقيق غايات عديدة منها (مواجهة النفوذ الفرنسي في القارة ، الاستفادة من المواد الخام في اراضي العديد من الدول الافريقية ذات العلاقة الوطيدة ببريطانيا لاسيما نايجيريا وسيراليون،كما ارادت بريطانيامن وجودها حماية مصالح شركاتها البترولية فيها. والبحث الموسوم والمقدم للدراسة (سياسة الاتحاد الاوربي تجاه افريقيا-دراسة في التوجهات البريطانية الفرنسية) يتناول السياسة الاوربية تجاه القارة وكذلك حقيقة الغايات والاهداف من هذا التوجه الاوربي التنافسي على القارة الافريقية. وقد قسم البحث الى خمسة اقسام:

الاول: تناول نبذة عن الاتحاد الاوربي بمؤسساته واعضائه وصنع قراره السياسي ودرجة تدخله في باقي انحاء العالم خارج القارة الاوربية ،لكي يكون القارى على المام بالطرف الذي يتعامل مع الدول الافريقية.

الثاني: تناول اهم الدول الاوربية الفاعلة فيي التوجه نحو القارة والتي تضمنت دولتين وهما (فرنسا وبريطانيا) فناقشت الوضع بشكل تدريجي وتسلسلي منذ

(*)مدرس– مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الراهن واثر هذا التوجه على عملية صنع القرار في الاتحاد الاوربي وكذلك تناولت اهم اتفاقيات الانتساب التي سمح بها الاتحاد الاوربي للدول الافريقية للتعامل التجاري مع دول الاتحاد الاوربي لغرض الافادة والاستفادة بين الطرفين الاوربي– الافريقي.

الثالث: تناول الواقع الافريقي والذي تعيشه الشعوب الافريقية ولاسيما بعد الحقبة التي نالت فيها هذه الشعوب لاستقلالها والذي لم يكن افضل من الحقبة التي مرت بها هذه الشعوب خلال حقبة الاستعمار الاوربي، فناقشت خلال هذا المحور اهم الازمات الاقتصادية والتي مرت بها القارة الافريقيةولا زالت تتعرض لها والتي كانت احد اهم الاسباب الرئيسية لتدخل الدول الاوربية في شوؤن القارة تحت حجة تقديم المساعدات الانسانية لهذه الشعوب المعروفة بازماتها.

الرابع: تناول صيغ التقارب والتعاون الذي حصل بين الدول الافريقية وبين الدولتين الفاعلتين في الاتحاد الاوربي (فرنسا وبريطانيا) وقد اتخذ هذا التقارب اشكالا متعددة منها مؤتمرات القمة ولاسيما القمم الفرنسية الافريقية، اجتماعات دورية للتنمية وكذلك اتفاقيات شراكة تجارية أوربية وافريقية، وفي نهاية المحور توصلت إلى أهم النتائج التي تمخضت عن هذا التقارب الأوربي الأفريقي والتي لم تأت بالشيء الكثير والذي كان مرجوا منها.

الخامس: مستقبل التعاون فتناولت من خلاله السيناريوهات المستقبلية لإمكانية تطوير آفاق التعاون الأوربي الأفريقي وهل سيبقى هذا التعاون مستمرا بعد أن قامت الدول الأفريقية بإحلال الاتحاد الأفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية والذي وضع لكي يساير حسب وجهة النظر الأفريقية التطورات الدولية الحاصلة في عالم اليوم.

اولا: نبذة عن الاتحاد الاوربي.

في البداية لابد من التعرف الى تلك المنظمة الاقتصادية والتجارية والتي تحولت فما بعد الى منظمة ذات بعد سياسي ضمت اغلب دول القارة الاوروبية ام لم نقل جميعها. فحين تم وضع الاساس لهذه المنظمة في 25 اذار 1957 تكونت هذه المنظمة من مجموعة من الدول (فرنسا، المانيا الغربية، هولندا، ايطاليا، بلجيكا) فوقعت اتفاقاً بينها سمي بمعاهدة روما اعلنت فيه انشاء ما هو معروف (الجماعة الاقتصادية الاوروبية)[1].

ومنذ البداية تشكلت هذه المنظمة على اساس العمل للتكامل الاقتصادي بين هذه الدول وليس للغرض السياسي، ولكن واقع الحال كان يشير الى وجود الغرض السياسي الضمني لتأسيس هذه المنظمة غير الحكومية الدولية، وتاريخياً يمكن ان نرجع فكرة انشاء الاتحاد الاوروبي الى كل من المفكرين الفرنسيين والبريطانيين. ففي القرن السابع عشر اقترح المفكر البريطاني (وليام بن) اقامة برلمان اوروبي او دولة اوروبية تكون سبيلاً لارساء السلام في اوروبا مستنداً اساساً على فكرة التوحيدالاوروبي والتي ظهرت القرن الرابع عشر والتي تقوم على اساس وجود ملكة مسيحية موحدة تضم الدول الاوروبية في القرن الرابع عشر والتي تتم من خلال اتحاد كونفدرالي تحت قيادة مجلس اوروبي يضم رجال (امناء وخبراء وحكماء)[2].

اما فرنسا فلم يكن دور مفركيها خفياً في هذا المجال، اذ حبذ احد مفركيها في القرن التاسع عشر وهو (برودون) اقامة اتحاد فيدرالي اوروبي منطلقاً من رؤيته الخاصة للقرن العشرين بانه سيكون عصراً للاتحادات الفيدرالية الكبرى.

كما اكدت فرسا مساعيها لتطبيق الاتحاد اليفردالي بعد الحرب العالمية الاولى ولاسيما بعد عام 1927 حينما طرحت فكرة الاتحاد الفيدرالي الاوروبي وتزعم تطبيق هذه الفكرة وزير الخارجية الفرنسي (ارستين بريان) فارسل دعوة بعد سنتين الى (26) دولة اوروبية يدعوهم فيها للانضمام الى تاحدا فيدرالي اوروبي، لكن هذه المساعي لم تثمر بسبب التهيأ لقيام حرب جديدة الا وهي الحرب العلية الثانية والتي خسرت فيها فرنسا وبريطانيا كثيراً واصبحتا على حافة الانهيار لاسيما بعد سيطرة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي من خلال (حلف وارشو) بقيادة السوفيت وحلف (شمال الاطلسي الناتو) بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.

وبعد حين جاءت حرب السويس لتعطي ضربة قاضية لكل من فرنسا وبريطانيا اقتصادياً ولكيتعيد فرنسا توازنها مرة اخرى فاتجهت لجمع شمل الدول الاوروبية بمعاهدة جديدة وهي معاهدة روما السابقة الذكر.

وها سؤال يطرح نفسه لماذا استعبدت بريطانيا عن معاهدة روما؟ لقد ابعدت بريطانيا بناءاً عن المقترح الذي قدمه ونستون تشرشل في 17 ايلول 1948 والذي جعل فيه التوحيد الاوروبي العلاج السياسي لمعالجة المشاكل التي تخوض بها القارة بعد الحرب العالمية الثانية، فجعل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي كاصدقاء محايدين للجماعة الاوروبية الجديدة.

ما ان بريطانيا كانت ترغب بان تبقي خارج الساحة الاوروبية والابقاء على علاقاتها الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية ، اذ كانت تعد نفسها في ذلك الوقت دولة عظمى لا يمكن لها ان تنزل الى مستوى هذه الدول الاوروبية الصغيرة.

وعلى الرغم من الرفض المعلن لدخول برطيانيا الى هذه الجماعة الاوروبية، الا ان حقيقة الامر كانت تشير الى ان فرنسا كانت ذات رغبة شديدة بدخول بريطانيا معها، فجاءت الفرصة المثالية في اشراك بيطانيا عندما اجتمعت الجماعة الاوروبية والى جانبها بريطانيا ودول البيتلوكس (هولندا، لوكسمبورغ، ايرلندائ، الدنمارك، السويد، لنرويج، يطاليا) ي ايار 1949 لتكوين مجلس اوروبا والذي عد بمثابة مجلس الوزراء الاوروبي. وقد بقي اشتراك بريطانيا مع هذه الجماعة بين المدروالجزر حتى تخلى ديغول عن سياسته لقديمة في اعتراض دخول اعضاء جدد الى الجماعة الاوروبية، فبعد حين اصبح الطريق مفتوحاً امام بريطانيا للانضمام الى هذه الجماعة الاقتصادية والذي اكد وبشكل رسمي في كانون الاول 1969 وجاء ذلك التاكيد بناءاً على موافقة فرنسا بزعامة _جورج بوميدو) على قبول الاعضاء الجدد والذين قبلوا بموجب اتفاقية الانضامام والتي وقعت في 2 كانون الثاني 1972[3].

ان هذا الاتفاق لم يكن ليخفي الجدلالحاصل بين المؤسسيين الاصليين للجماعة الاوروبية ولاسيما بين فرنسا والمانيا والذين كان لهما وجهتا نظر مختلفتين حول انضامم اعضء جدد للجماعة الاوروبية الاقتاصدية، ففرنسا كانت ترى ان هنالك ضرورة بتوسيع الجماعة نحو جنوب البحر المتوسط، اما المنيا فاكدت على وحدة

اوروبا.[4] ووجهة النظر الفرنسية هي التي طبقت بشكل عملي وكما سنراه في المحاور القادمة.

كما تبين الامر بعد استقر عدد الاعضاء داخل الجامعة، فالكثير من الدول غير المنتمي حينها اخذت بوجهة النظر الفرنسية فيالتوسع حتى شملت الجماعة خمسة عشرة دولة[5](*).

وبعد عام 1972 توالت اجتماعات الجماعة الاقتصادية وكانت اهمها اجتماع كوبنهاكن عام 1973، قمة باريس عام 1974،قمة لندن 1981، قمة ستونفارت 1983 وكان اخرها قمة القانون الاوربي الموحد عام 1986[6].

وعن طريق القمة الاخيرة استطاع اعضاء الجماعة الاوربية الاقتصادية وضع الصيغة السياسية للتعاون الاوربي موضع التطبيق العملي، فهي الصيغة السياسية التي كانت تنادي بها فرنسا منذ بدايات تأسيس الجماعة الاقتصادية لاوربا الموحدة.

ومع مطلع التسعينات من القرن المنصرم اطلقت هذه الجماعة في تشرين الثاني 1992على نفسها الاتحاد الاوربي لاجل ان يحتوي الصيغتين السياسية والاقتصادية.

اما مؤسسات الاتحاد الاوربي فتتكون من:

1. المجلس الاوربي الاعلى ، ويعد هذاالمجلس اعلى سلطة في الجماعة الاوربية فيضم روؤساء الدول الاعضاء فيجتمعون ثلاثة مرات سنويا في عاصمة الدولة العضو والتي تشغل رئاسة مجلس الوزراء في بروكسل حيث المقر الرئيسي للجماعة الاوربية .
2. مجلس الوزراء ،والذي له الحق في اتخاذ القرار داخل الجماعة وكذلك القرارات الضرورية للعمل بالمعاهدات والاتفاقيات المؤسسة للجماعة ويتكون من ممثلين للحكومات الاعضاء[7].
3. المفوضية الدائمة للمجلس (الكوميسون) وتتالف من 20 عضوا ومقرها في داخل الاتحاد الاوربي في بروكسل حيث يتجدد انتخاب اعضاءها جزئيا او كليا كل خمس سنوات اذ تمثل كل دولة بعضو واحد فقط.
4. البرلمان الاوربي ومقره في ستراسبورغ بفرنسا فيتجدد اعضاءه كل خمس سنوات على مستوى الاتحادوكان اخر انتخاب للمجلس الحالي في 1/ايار 2004، حيث باتت العضوية تضم 25 دولة ويبلغ عدد سكانها بحدود 455 مليون نسمة يتوزعون على مساحة 97.3 مليون كيلو متر مربع مشكلة اكبر تجمع تكاملي في العالم(*).
5. محكمة العدل الاوربية، ومقرها في لوكمبسورغ ومهمتها هي حل الخلافات بين الدول الاعضاء والنظر في دستورية وقانونية الاجراءات[8].

اما عملية صنع القرار الخارجي داخل الاتحاد الاوربي فنجدها ترتبط بشكل كبير مع العملية الاقتصادية، اذ يودي ذلك في اغلب الاحيان الى تغيرات لذلك نجد ان السياسة الخارجية المشتركة للدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي ما زالت في نظر العديد من المحللين السياسين تشكل الحلقة الاضعف في المسار الوحدوي باعتبارها ركنا اساسيا من اركان سيادة الدول الاعضاء[9].

وبسبب وحدة الهدف الذي وضعه الاعضاء الداخلين في الجماعة الاوربية الموحدة فقد اصبح الاتحاد يشكل اكبر القوى الاقتصادية في العالم، اذ شكل ومنذ عام 1994 اكبر سوق عالمي بعدد سكان 370.05 مليون نسمة وبناتج اجمالي بلغ 938.72 مليار دولار، فكان نصيبه من التجارة العالمية 20%من الصادرات[10]. كما ان هنالك صفة امتاز بها الاتحاد الاوربي والتي ميزته عن باقي المنظمات الاقليمية والدولية فاعطته صفة الاستمرار الا وهي تنازل اعضاء الاتحاد عن بعض سيادتهم لصالح مؤسسات فوق القومية في عددمن المجالات وهذا مالانجده في الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية سابقا ،ولا نريد هنا الابتعاد عن فحوى وعنوان البحث في دراسة التوجهات الانية والمستقبلية لدولتين ذوات تاثير كبير على القارة الافريقية منذ بداية الاستعمار الاوربي لهذه القارة وحتى يومنا وهاتين الدولتين هما بريطانيا وفرنسا.

ثانيا: الدول الاوربية الفاعلة في التوجه نحو القارة.

نوهنا مسبقا بان هناك دولتين اوربيتين لعبتا دورا في توجيه سياسات الاتحاد الاوربي نحو الدول الافريقية والتعامل معها الاوهما (بريطانيا وفرنسا) فقد اتجهتا نحو التعاون مع الجنوب واعادة صياغة سياساتهما من جديد فقد ارتبطت هاتان الدولتان بتاريخ سياسي طويل مع معظم بلدان القارة ،مشكلة هاتين الدولتين الاكثر فعالية في التوجه لاسيما بعد اتجاه العالم نحو التغيير بعد الحرب العالمية الثانية وسيطرة قطبين على العالم هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية وبعد ان خسرت بريطانيا وفرنسا معظم المناطق والاقاليم التي كانت تحتلها وتستفاد منها.

ولغرض حفاظ هاتين الدولتين على مصالحهما في هذه الاقاليم اتجهت نحو طريق السلم بدلا من طريق القوة والعنف لتحقيق غاياتهما واهدافهما، وعندما بدات الدول الاوربية تنظم نفسها ضمن جماعة اقتصادية موحدة (السوق الاوربية المشتركة) جعلت الباب مفتوحا لاشتراك اعضاء جدد من خارج القارة الاوربية ضمن اتفاقيات يتم فيها تبادل المصالح بين الطرفين.

واول من نادى بهذا التوجه (فرنسا) فكانت غاياتها الحفاظ على مصالحها ومكانتها في الدول التي خرجت منها مجبرة ودون رضاء، فحاولت فرنسا استخدام مؤسستها الجديدة مطلع الستينات من القرن المنصرم الا وهي (السوق الاوربية المشتركة) لجعلها كرابط بين مستعمراتها القديمة جنوب البحر المتوسط وبينها، فحين تأسست الجماعة الاوربية احتوت وثائقها على مواد تتعلق بكل من تونس والمغرب والجزائر والتي مثلت الاساس القانوني والتاريخي للعلاقات بين الجماعة والاقطار الثلاثة السابقة الذكر، ففي اعلان (النيات) والذي الحق بمعاهدة روما السابقة الذكر اكد اعضاء الجماعة عن رغبتهم في التوصل الى اتفاقيات انتساب مع كل من تونس والمغرب وان يدفعوا التنمية الاقتصادية فيهما ،امام الجزائر فكانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية عام 1962فاولتها الجماعة الاوربية اهتماما والذي فاق باقي دول جنوب البحر المتوسط[11].

كما كان هنالك اعلان عام 1963 والذي نال اهتمام تونس والمغرب والتي طالبتا بالتفاوض من اجل

الانتساب الى الجماعة الاوربية، وفي عام 1964 وضعت المطالب حيز التطبيق الفعلي والعملي ،فتجسدت هذه المطالب باقامة منطقة التجارة الحرة مع الجماعة الاوربية ،اذسيشكل سوق الجماعة الاوربية اهمية كبيرة بالنسبة لتونس والمغرب والجزائر،ففي ذلك الوقت كانت الجزائر تصدر مانسبته 85%من صادراتها لسوق هذه الدول الاوربية ،اما تونس فكانت تصدر 60% اما المغرب فصلت نسبته الى 58%.

لكن هذه الاتفاقيات تاخرت حتى عام 1969 بسبب العديد من المشكلات ومنها التنافس الذي حصل بين المنتجات الزراعية للدول الثلاثة وبين المنتجات الايطالية والتي فرضت شرطا على الجماعة الاوربية بتعويض الخسائر التي ستلحق بمنتجاتها الزراعية نتيجة المنافسة الحاصلة بسبب صادرات دول البحر المتوسط.

اذن ما هي الاسباب التي دعت فرنسا للسماح لهذه الدول بالدخول الى الجماعةالاوربية لغرض الشراكة التجارية والتي نافست الجماعة الاصليين بمنتجاتهم؟

ويمكننا ان نستلخص بعضا من تلك الاسباب:

1. ان الاهتمام لم يكن لصالح هذه الشعوب سواء جنوب البحر المتوسط او معظم دول القارة وانما لاجل ما تحتويه اراضي القارة من مواد خام وبترول اذ تنتج دول جنوب البحر المتوسط ما يزيد على 50% من انتاج البترول في العالم. وكذلك يوجد 66% من الاحتياطي العالمي الا ان ما تستهلكه هو 6% فقط من اجمالي الاستهلاك العالمي.
2. كما تعد دول جنوب البحر المتوسط اسواقا مهمة للمنتجات الاوربية، فمثلا ان دول المغرب تعتمد على اوربا بشكل واسع في مجال الواردات.

وهذين السببين دفعا اعضاء السوق الاوربية المشتركة للموافقة على توقيع اتفاقيات انتساب لهذه الدول جنوب البحر المتوسط وليس الموافقة عل نيل العضوية في السوق ولاسيما لمعظم دول القارة الافريقية ،وقد وضعت العديد من الاتفاقيات موضع التطبيق العملي لاسيما في 7/ ايلول 1969، حيث فسح المجال لدول المغرب العربي بالانتساب الى السوق الاوربية المشتركة ،فاستمرت الاتفاقية حتى عام 1974واهم ما تضمنته الاتفاقية معاملة تفضيلية لمعظم الصادرات الصناعية والمواد الخام المغربية والتونسية[12].

وجددت الاتفاقية خلال الاعوام 1975-1977، فقد حرصت الجماعة الاوربية على توقيع وتجديد الاتفاقيات مع جنوب البحر المتوسط نظرا لتوقيعها اتفاقيات مشابهة مع اسرائيل عام 1975، وانشاء منطقة تجارة حرة في السلع الصناعية.

اما الدور الفرنسي في بقية اجزاء القارة الافريقية ولاسيما في مستعمراتها القديمة والتي خرجت خرجت منها مرغمة منذ مطلع عام 1960، فان فرنسا لعبت دورا فاعلا في الابقاء على علاقاتها بهذه الدول اذ مارست ولا زالت تمارس تاثيرا كبيرا على صانع القرار الافريقي الداخلي والخارجي لمعظم الدول الافريقية ، فبعد انسحاب فرنسا من اقاليمها في افريقيا وبقاء جيوشها ضمن الحدود الفرنسية استطاعت من خلال اقتراح توسيع السوق

الاوربية المشتركةليضم مستعمراتها القديمة من خلال احتواء هذه المستعمرات، فقدمت معاملة تفضيلية لبضائع مستعمراتها عن طريق تخفيض التعريفات الكمركية، كما اقترحت تقديم معونة مالية من خلال صندوق التنمية الاوربي والتي قدرت بـ(581) مليون دولار حينها.

وهذا الامرشجع معظم الدول الافريقية للدخول في مفاوضات مع الجماعة الاوربية فتقدمت (18) دولة افريقية لعقد اتفاقية انتساب تم التوصل لها في 20/تموز 1963، في مدينة ياوندي الكاميرونية واستمرت الاتفاقية لمدة خمس سنوات والتي تضمنت الازالة التدريجية للتعريفات الكمركية بين هذه الدول والجماعة الاوربيةكما تضمنت الاتفاقية ان تقوم الجماعة الاوربية بمنح الدول الافريقية معونة مالية قدرت بـ(730) مليون دولار والتي اصبحت بليون دولار خلال اتفاقية ياوندي الثانية في حزيران 1966(*) (اتفاقيات اخرى).

وبعد ذلك قامت معظم الدول الافريقية بتقديم طلبات انتساب منفردة كما فعلت نايجيريا ،كينيا ،اوغندا ،تنزانيا ، فتم لها ما ارادت من خلال عقد اتفاقية اروشا في تموز 1968وكذلك مورشيوس وقع لها اتفاقية خاصة في ايار 1972.كما حاولت فرنسا احتواء دول القارة من خلال مؤتمرات القمة الفرنسية الافريقية (الفرانكفونية) والتي اخذت تنافس مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الافريقية من ناحية حضور الروؤساء الافارقة انفسهم، اذ بلغ الحضور الرسمي (الدبلوماسي) في احدى هذه المؤتمرات (46) ممثل دولة افريقية من مجموع (50) دولة افريقية تضمها منظمة الوحدة الافريقية[13].

اما بريطانيا

فبدى موقفها متارجحا منذ السنوات الاولى لتأسيس الجماعة الاقتصادية الاوربية، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخسارة بريطانيا لمعظم مستعمراتها، حاولت اعادة موقعها لا من خلال الاشتراك مع الدول الاوربية بل من خلال الانحياز للولايات المتحدة الامريكية، وحين عملت فرنسا بكل ثقلها لتوقيع اتفاق مجلس اوربي عملت جاهدة لضم بريطانيا الى هذا المجلس.

لما تمثله من ثقل سياسي واقتصادي في اوربا، اذ لم تكن فرنسا ترغب في خسارة بريطانيا فوقع الاتفاق في ايار 1949، لكن الموقف البريطاني لم يكن ثابتا، فبدا بالتغير لاسيما بعد عام 1959 حين وقعت اتفاقية استوكهولم للتجارة الحرة اذ كان الرفض متاتيا من رابطة الكومنولث البريطانية وكذلك النظام الزراعي البريطاني والشك في المؤسسات فوق القومية ، لكن بريطانيا اعادت التفكير في سياستها في الانضمام بعد عام 1961 وجاء ذلك على لسان رئيس الوزراء البريطاني السابق (هارولد ماكميلان) والذي اعلن حينها (ان بريطانيا تنوي طلب العضوية في الجماعة وانها ترغب في ان تكون عضويتها محققة لمصالح دول الكومنولث ودول منطقة التجارة الحرة)[14].

اذن ما السبب الذي غير الموقف البريطاني؟ ان الموقف البريطاني قد تأثر بطبيعة الموقف الفرنسي والذي حاول احتواء مستعمراته بشكل اخر من دون استخدام القوة العسكرية، فبريطانيا كانت لها العديد من المستعمرات في افريقيا ابتداءا من (الصومال، السودان، مصر،كينيا، نايجيريا، اوغندا، زمبابوي، ملاوي تنزانيا، غانا، الكاميرون).

ان انضمام بريطانيا للمجموعة الاوربية الاقتصادية قد اعطاها حافزا جديدا لاعادة صياغة

سياستها مع معظم الدول الافريقية والتي خرجت منها مرغمة، اما السبب الذي لم يحفز بريطانيا منذ البداية للتعامل مع دول القارة الافريقية ،فهو الموقف المضاد الذي اتخذه الافارقة من السلطات البريطانية والتي كانت تمارس كل انواع الاضطهاد مع الافارقة، بعكس فرنسا فان الافارقة الناطقين بالفرنسية كانوا حريصين على حماية سمعة فرنسا واقل استعداد لشجب اعمال فرنسا او اهانتها علنا امام المجتمع الدولي ، وذلك ما حدث بشكل عملي اثناء مؤتمر (اديس ابابا) لمنظمة الوحدة الافريقية في ايلول 1970، عندما حاول المجتمعون صياغة استنكار موجه لفرنسا مثلما وجه لبريطانيا[15].

فرفض الافارقة الناطقين بالفرنسية ذلك ،ويشير الواقع الى ان الدبلوماسية الفرنسية كانت اكثر تأثيرا من الدبلوماسية البريطانية داخل القارة الافريقية.

ولقد استفادت فرنسا كثيرامن تقربها من معظم الدول الافريقية ومن دبلوماسيتها والتي حورت فيما بعد الى التعامل الاقتصادي، فعلى سبيل المثال لا الحصر بدأ الموقف الفرنسي متناميا ولاسيما في جنوب افريقيا والذي اتخذ صورة التجارة العسكرية، فكانت فرنسا تبيع الى جنوب افريقيا الطائرات العمودية وقاذفات القنابل المقاتلة وصواريخ وغواصات وعجلات مدرعة اما في مارس 1976 حصل اتحاد لشركات فرنسية على عقد انشاء اول محطة نووية تجارية لتوليد الطاقة الكهربائية في جنوب افريقيا[16].

وفي المقابل حاولت بريطانيا الاستمرار في مواقفها في معظم دول القارة الافريقية من خلال رابطة الكومنولث وكذلك لمنافسة الوجود الفرنسي في القارة فاستمرت بريطانيا في التواجد في دول افريقيا لاسباب اقتصادية ،اذ لعبت دورا متميزا في اقتصاد جنوب افريقيا، ففي عام 1980 كانت 10% من استثمارات بريطانيا في ما وراء البحار والتي تاخذ طريقها الى جنوب افريقيا[17].

وبالمحصلة فان كافة الجهود البريطانية للابقاء على مصالحها في افريقيا لم تكن بالشكل الذي وصلت اليه فرنسا فالموقف البريطاني ارتبط بشكل كبير بالاستراتيجية الامريكية والحلف الاطلسي وادى ذلك بالتالي الى تحييد كل الجهود الرامية الى انتقاد الولايات المتحدة او الابتعاد عنها، والامثلة على ذلك كثيرة منها مساندة بريطانيا للعدوان الامريكي على الصومال مطلع التسعينات من القرن المنصرم.

ثالثا: الواقع الافريقي وأثره في التوجه الاوربي .

منذ بداية الاستعمارالاوربي لافريقيا وحتى نيل دول هذه القارة لاستقلالها وهي تعاني ازمات عديدة ولاسيما الاقتصادية على وجه الخصوص، فواقع الحال يشير الى ان هذه القارة لم تكن تعاني ازماتها نتيجة فقرها للموارد الطبيعيةاو المواد الخام اذ تمتلك هذه القارة لامكانيات ضخمة، اذ تحتوي اراضيها على 8% من ثروة العالم من مادة الكروم و85% من البلاتين و4% من المغنيسيوم و25% من اليورانيوم مضافا لذلك الانتاج الزراعي والذي يصل في اغلب الاحيان الى 70% من المحصول العالمي ولاسيما زراعة الكاكاو و5% من النخيل[18].

اما المتطلع لضخامة هذه الموارد الطبيعية فيجدها بالطبع لا تتناسب مع حجم ما تستفاد منه القارة الافريقية، اذ نجد ان نسبة الصادرات ضعيفة والتي اخذت بالتناقص لاسيما بعد ان وصلت عام 1970، الى 4.40 % من الاجمالي العام ، فتدني المستوى الى 2% عام 1995، فوصل التضخم الى درجة 8.25 %

وبالتالي أثر ذلك على حجم الدين الخارجي لهذه الدول فوصل الى 33 مليار دولار عام 1995 اي ما يساوي نسبة 200% من دخل الصادرات الافريقية و80% من الناتج القومي الاجمالي لدول القارة الافريقية[19].

ان هذا الواقع الذي عاشته معظم الدول الافريقية وماتزال،كان له اسبابه:

1. ان هذا الهبوط في حجم الصادرات يمكن ارجاعه الى العلاقات التي نشات بين الاتحاد الاوربي ومعظم الدول الافريقية والتي دخلت مع دول الاتحاد في اتفاقيات انتساب، بحيث اصبحت معظم الدول الافريقية سوقا مفتوحا امام الصادرات الاوربية[20].
2. السبب الاخر في تدني حجم الصادرات الافريقية ومستوى الدخل القومي هو ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والذي تعاني منه معظم دول القارة منذ نيل هذه الدول لانشغالها وحتى اليوم[21].

اذن اثرت الصراعات القبلية الداخلية على الاستقرار الوطني وبالتالي اضعفت الاندماج وعملية التطور السياسي والاقتصادي، كما ان ضعف الاندماج الاقليمي ادى الى فقدان الحكومات الافريقية سيطرتها على الدول في اطار اقليمي واحد ومثالنا على ذلك (السودان، رواندا، الكونغو الديمقراطية، نايجيريا، وساحل العاج) وغيرها من الدول الافريقية[22].

3. ان سياسة التكيف الهيكلي والتي اتبعتها معظم الدول الافريقية للخروج من ازمتها الاقتصادية ادت بالتالي الى تكبيل هذه الدول بحلقة الديون الخارجية، فسعت معظم الدول الاوربية الى ربط مساعداتها لدول القارة الافريقية بشرط التحول نحو الديمقراطية وهذا ما جاء واعلن عنه صراحة وزير الخارجية البريطاني (دوجلاس هيرد) في حيزران 1990 حينما قال (ان المساعدات سوف تمنح للدول التي تتجه نحو التعددية وتحترم القانون وحقوق الانسان ومبادئ السوق)، وكان ذلك دليل على التوجهات البريطانية المقرونة بالمبادئ والغايات الامريكية–اما فرنسا فكان توجهها معاكساً لتوجه بريطانيا وهذا ما جاء على لسان رئيسها فرانسوا ميتران عام 1990 حينما قال (ان المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية9. اذن فان واقع الحال يشير الى ان الثروة النفطية والتي تمتلكها دول عيديدة في القارة الافريقية والتي ظهرت خلال الحقبة الزمنية لاخير قد اصبحت نقمة على هذه الدول لما تواجهه من استغلال وتدخلات اقليمية ودولية مباشرة وغير مباشرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر (دولة انغولا والتي اخذت مكانا مهما في انتاج النفط فوصل انتاجها اليومي الى 4.1 مليون برميل وبكثافة سكانية لا تتجاوز 12 مليون نسمة لكن هذه الثروة النفطية لم تاتي بنتائج ايجابية على الشعب (الانغولي) فهنالك 9 ملايين من المجموع الكلي يعيشون تحت خط الفقر، فاعلى حد لمستوى العمر لا يصل الى 42 عاما، مضافا للفقر الاقتصادي هنالك

الامية المتفشية بين الطبقات والتي وصلت الى 72%[23].

وحينما تسأل الحكومة عن السبب تبرر بذريعة الحرب الاهلية التي كانت قائمة حينها والتي استمرت لمدة 25 عاما والتي تسببت في قتل الالاف وتشريد عددا ليس قليل من السكان الاصليين بحيث ادى ذلك الى تهديم البنى التحتية الصناعية والزراعية في البلاد. اما الدولة الاخرى والتي عانت من ثرواتها فهي نايجيريا والتي استغلت بشكل مباشر من قبل شركة التعدين الانكليزيةولاسيما مناجم (كونكوك) النايجيرية وتعد هذه الشركة من اكبر شركات التعدين في نايجيريا فتقوم بتوفير 67%من عائدات النقد الاجنبي[24].

رابعا: اشكال التقارب الاوربي– الافريقي ونتائجه.

لقد اخذ التقارب الاوربي (البريطاني– الفرنسي مع معظم الدول الافريقية اشكالا متعددة منذ حقبة الستينات ومنها اتفاقيات واجتماعات دورية والتي نوهنا عنها مسبقا وكذلك المؤتمرات ولاسيما مؤتمرات القمة الفرنسية الافريقية والتي لاتزال تعقد لحد الوقت الحالي، فالجانب الاوربي يحاول التقرب من دول القارة الافريقية وضمن مستوى معين من الدعم المادي، فالزيارات بين المسؤولين الاوربيين والافارقة استمرت وما زالت، فكانت هنالك زيارة لرئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) لست دول افريقية (نايجيريا، غانا، السنغال، تنزانيا، بوتسوانا، موزمبيق) والتي جاءت مباشرة بعد الاجتماع الذي عقده قادة هذه الدول الستة في كانون الثاني 2002، فناقش معهم ملف العلاقات البريطانية الافريقية والتي ترجع الى عام 1979والتي على اثرها اعلن (توني بلير) تأييده لمبادرة الرئيسان النايجيري (اوباسانجو) والسنغالي (عبدالله واد) والخاصة بتحقيق التنمية الاقتصادية في القارة الافريقية من خلال مكافحة الديون والفقر ومرض الايدز[25].

كما ان بريطانيا حاولت خلال حقبة التسعينات من القرن المنصرم التدخل في الشوؤن الداخلية لعدد من الدول الافريقية، حينما قامت بارسال (500) جندي الى سيراليون بعد التمرد العسكري الذي قام به (فوادي سنكوح) في ايار 1997،فاتخذت بريطانيا قرارا بتجميد عضوية سيراليون في الكومنولث والضغط على سنكوح واعادة احمد تيجان الى السلطة[26].

كما حاولت كل من فرنسا وبريطانيا اقحام معظم الدول الافريقية في مؤتمراتها على المستوى الدولي وليس الاقليمي فقط وعلى سبيل المثال قمة روما العالمية عام 1996لاجل خفض عدد الجائعين والتي تجددت بعد خمس سنوات من انعقاد القمة الاولى والتي افتتحها الرئيس السنغالي السابق (جاك ضيوف) المدير العام لمنظمة الفاوللاغذية والزراعة[27].

كما قامت فرنسا باشراك معظم الدول الافريقية باتفاقيات شراكة حملت اسم (الشراكة من اجل تنمية افريقيا) فاولى الاجتماعات عقدت في 8/شباط 2002في باريس في قصر الاليزيةفحضرها (39)رئيس دولة افريقية ممثلين عن (مصر ،جنوب افريقيا، نايجيريا، زامبيا، بوركينا فاسو، الكاميرون، السنغال، الغابون،كينيا، أثيوبيا، موزمبيق، جزيرة مورشيوس) فطلق على هذه القمة اسم (نيباد)[28].

كما اجتمعت الدول الثمانية الصناعية الكبرى، وبالطبع ضمنهم بريطانيا وفرنسا في دولة (مالي) احدى الدول الافريقة فتم الاجتماع في قرية (سسيسبي)

والتي تبعد بحدود 25كلم عن العاصمة الحالية ياماكو وكان الهدف من هذا الاجتماع هو لتخفيض نسبة الديون الخارجة الافريقية واستمرت الاجتماعات الدورية-الاوربية الافريقيةولم تقف عند حد معين بل توالى عقد القمم لاجل تأكيد صيغ التعاون القائمة بين الطرفين ،فكان هنالك مؤتمر جوهانسبورغ (قمة الارض) والذي عقد في 26 حزيران 2002 في جنوب افريقيا وسمي بهذا الاسم نسبة الى عقده في عاصمة جنوب افريقيا (جوهانسبورغ) وحاء عقده بعد عشر سنوات من انعقاد القمة الاولى في مدينة (ريودي جانيرو) احدى الولايات الامريكية[29].

ونوقش خلال هذه القمة قضايا عديدة منها (البيئة، الصحة، الطاقة والزراعة) الا ان هذه القمة لم تاتي بنتائج ايجابية ومرضية لجميع الاطراف.

ولم تكن حقبة التسعينات خالية من التوجهات الاوربية فقد حاولت معظم دول الاتحاد الاوربي ولاسيما (بريطانيا، فرنسا) ومنذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم نحو تأسيس المسار الاورو-متوسطي في روما، ولكن هذه القمة والتي كان مؤملا عقدها حينها قد أجلت بسبب الظروف السياسية التي مرت بها دول المغرب العربي ومن هذه القضايا (قضية لوكربي) والتي بقيت معلقة لحين حلت بموافقة ليبيا بدفع تعويضات وقد انعكست أثار هذه القضية على العلاقات الفرنسية الليبية،كما لا يفوتنا ان نذكر قضية الصحراء المغربية والنزاع حولها والتي ادت الى أثارة العديد من مشاعر الخوف وهاجس عدم الاطمئنان من قبل دول اتحاد المغرب العربي قبل نشوءه[30].

وبعد فشل المساعي في عقد وتأسيس المسار الاورو-متوسطي ،عقدت قمة في باريس تحت عنوان (مؤتمر الامن الاوربي) والذي ضم الاتحاد الاوربي، دول المتوسط، دول شمال أفريقيا) والذي خرج بميثاق باريس في 19 تشرين الثاني 1990 والذي اكد على ان الدول الموقعة على الميثاق ستواصل جهودها لدعم التعاون والامن في البحر المتوسط كعنصر هام من عناصر الاستقرارفي اوربا كما اكد الميثاق على ضرورة التعاون بين دول المتوسط لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذل الجهود للحد من الفجوة الواسعة بين رخاء الدول الاوربية والدول الاخرى المجاورة لها في البحر المتوسط[31]. وخلال حقبة التسعينات ايضا حصلت معظم دول المغرب العربي عل مساعدات وهبات مالية من الاتحاد الاوربي لاسيما وان هناك اتفاقيات شراكة بين الطرفين، فقد حصلت تونس على مساعدات بقيمة 90 مليون يوروسنويا حتى عام 1999 في اطار برنامج (ميدا1) والذي ظهر الى الوجود الواقعي عام 1995،كما ان هناك العديد من المصادر تشير الى ان تونس حصلت على مساعدات من الاتحاد الاوربي قدرت بملياري يورو منها 668مليون يوروعلى شكل هبات اما الباقي فتلقته على شكل قروض من البنك الاورو- متوسطي والتي قدرت بـ(1386) مليون يورو[32]. وقد جاءت هذه المساعدات بالطبع نتيجة اتفاقيات الشراكة التي نوهنا عنها مسبقا ،ويشير مصدر اخر الى ان حجم المساعدات خلال عامي 1995-1996 وصل الى 5.7 مليار دولار لكل من تونس عام 1995 والمغرب عام 1996، كما شاركت دول شمال افريقيا بمؤتمر برشلونة والذي عقد للفترة بين 27 و28 تشرين الثاني 1995والذي ركز على تحقيق الشراكة المتوسطية للتنمية الاقتصاديةوالاجتماعية المستدامة للسعي

لاقامة منطقة تجارة حرة مع حلول عام 2001 لتشمل (600) مليون انسان ،وبعدها عقدت عدة مؤتمرات كمؤتمر (يالطا1997) ومؤتمر بالرمو 1998) ومؤتمر شتونفارت عام 1999، ومؤتمر مرسيليا عام 2000[33].

وقد تواصلت الاجتماعات والقمم والتي لا مجال للخوض في تفاصيلها الا اننا نستطيع ان نذكر اخرها والتي كانت قمة 5+5الاورو-متوسطية والتي ضمت خمسة من دول الاتحاد الاوربي(*) وخمسة اخرى من دول شمال أفريقيا(*) وقد عقدت هذه القمة في قصر المؤتمرات بتونس ليومي 5و6كانون الاول 2003 والتي اكدت على قضايا مهمة منها التعاون الاقتصادي بين الطرف الاوربي والشمال الافريقي والامن والاستقرار، التشاور السياسي، مسألة الهجرةالسرية، الاندماج المغربي، وانتقال الايدي العاملة[34].

واهم ما دعا اليه بيان القمة:

1. عقد مؤتمر دولي لمناقشة الارهاب برعاية الامم المتحدة.
2. دعا الى شراكة كاملة ومتضامنة.
3. تعزيز الاندماج الاقليمي والتعاون الاقتصادي ومكافحة الهجرة غير الشرعية[35].

ونجد اهم ما نص عليه بيان المؤتمر فانه كان قد اكد على الارهاب حيث كان لكل من فرنسا وبريطانيا موقف منه اذ تدخلت بريطانيا بشكل كبير في الشوؤن الداخلية لمعظم الدول الافريقية ولاسيما في المجالين الاقتصادي والتقني وقد استفادت كل من كينيا وتشاد من هذا التدخل، كما ان موقف الاتحاد الاوربي قد اصبح مرتبطا بالموقف الفرنسي فندد الاتحاد الاوربي عن طريق انتقاداته لاجراءات القمع في المغرب وكذلك لحكومة السودان في حرب الجنوب ولاسيما القلق الذي اثاره الاتحاد الاوربي حول مصير السكان المطرودين من ضواحي الخرطوم، كما اتخذ البرلمان الاوربي قراراته لحماية الاقليات لاسيما حماية الشعوب غير المسلمين في جنوب السودان[36]. كما وقف الاتحاد الاوربي بالضد حسب ما يسميه (بالاصولية الاسلامية) الامر الذي اعتبره المسلمون بانه موقف ضد الاسلام خاصة عندما دعم اعضاء الاتحاد حركة (جون قرنق) الانفصالية في جنوب السودان حينما اصدر الاتحاد الاوربي قراراته والتي نصت على:

1. قطع كل المساعدات الى السودان الا المعونات الانسانية والتي يعني بها حظر بيع الاسلحة والذخائر للحكومة السودانية.
2. طرد السودان من اطار اتفاقية لومي والتي تشمل معظم دول افريقيا جنوب الصحراء[37].

اما بريطانيا فانها كانت تنظر (للاصولية الاسلامية) نظرة معاكسة للنظرة الفرنسية اذ لم تتخذ النهج الفرنسي في التعامل مع المسلمين، فالمسلمين في بريطانيا يتمتعون بحريات غير موجودة في باقي الدول الاوربية، حتى ان السلطات المغربية اخذت تطالب بتوجيه اللوم لبريطانيا لعدم فرضها قيودا على الحريات السياسية للجاليات والجماعات الاسلامية لديها. كما حاولت كلتاالدولتين (بريطانيا، فرنسا)التدخل في شوؤن الدول الافريقية والتي تتعرض لازمات سياسية تحت حجة زرع الاستقرار والحفاظ على مصالحها في تلك المناطق في الوقت نفسه،فعلى سبيل المثال تدخلت فرنسا في ليبريا حينما حدث الانقلاب العسكري فيها عام 2003

وكذلك تدخلت فرنسا في ساحل العاج وقيام فرنسا بالحفاظ على قاعدتها العسكرية في جيبوتي والتي مضى عليها 25 عاما منذ حصول هذه الدولة الافريقية على استقلالها مطلع عام 1977 من القرن المنصرم كما تحاول فرنسا بكل ما لديها من امكانيات دبلوماسية الابقاء على هذه القاعدة المطلة على المدخل الجنوبي للبحر الاحمر.

ولو ناقشنا نتائج هذا التقارب الاوربي الافريقي، فبدأ نود طرح تساؤلا مهما وهو ،هل وفرت هذه الثروة الطبيعية التي تتمتع بها الاراضي الافريقية ضمان تلك الحياة المرفهة لابنائها؟

والجواب على ذلك قطعا لا لما نراه ونسمعه من اجهزة الاعلام عن المجاعة التي عصفت وما زالت تزهق بارواح الملايين من ابناء الشعب الافريقي وامثلتنا على ذلك كثيرةمنها زامبيا والتي تعد من دول الجنوب الافريقي حيث عانى شعبها من نقص حاد في انتاج المحاصيل الزراعية بسبب الجفاف الذي حل في مناطق وفيضانات في مناطق اخرى ،وقدر حينها العجز الغذائي بـ(6300) ألف طن من الحبوب وكانت تحتاج الى (103) مليون طن كحد ادنى للاستهلاك القومي[38].

اما أثيوبيا فقد حذر برنامج الاغذية العالمي من النقص الحاد في المواد الغذائية والذي ادى الى مجاعة الملايين بسبب الجفاف الذي حل بالبلاد ولانعدام سقوط الامطار حينها ولاسيما في مناطق (عفر) شمال شرق أثيوبياوالبالغ عدد سكانها في تلك المناطق حوالي 2،1 مليون نسمة[39].

اذن اين المساعدات التي قدمتها الدول الاوربيةللدول الافريقية الفقيرة؟

وحسبما يعلن ويصرح به عن طريق الاعلام الاوربي فعلى سبيل المثال اكدت وزيرة التعاون الدولي الكندية على اهمية المساعدات التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة لحل مشاكل المياه والغذاء جاء ذلك في مؤتمر روما (مؤتمر الفاو للاغذية الزراعية) وبعدها اعدت منظمة الفاو تقريرا اعلنت فيه عن امكانية انخفاض عدد الافراد الذين يعانون من الجوع في افريقيا من 194مليون الى 183 مليون شخص[40].

ان المتطلع لهذه التصريحات يجدها تعطي املا وتفاؤلا للدول الافريقية الفقيرة منها ،وقد جاء اجتماع وزراء الخارجية للاتحاد الاوربي في حزيران 2002 ليضع استراتيجية جديدة يسمح فيها بالدخول في مفاوضات مع الدول الافريقية الفقيرة منها لعقد اتفاقيات لتعزيز الاندماج الاقليمي واتاحة المجال لهذه الدول للدخول في اتفاقيات شراكة تجارية فتم على اثر ذلك التركيز على المواد الخام ولاسيما (الماس، النفط والبن)[41]. وعقب ذلك اعطى الاتحاد الاوربي لنفسه الحق في منع تدفق الماس والذي يخرج من مناطق النزاعات الاهلية والاقليمية في عدد من الدول الافريقية ولاسيما (انجولا، الكونغو الديمقراطية-زائير، وسيراليون) وبسبب التقصير الذي بدا واضحا من قبل الجانب الاوربي تجاه افريقيا فقد اثيرت العديد من الانتقادات والتي وجهت بشكل خاص لبريطانيا، فتم اتهام رئيس وزراءبريطانيا (توني بلير) اثناء قيامه بزيارة دول غرب افريقيا فقيل عنه بانه يهرب من المشاكل التي تعاني منها بريطانيا لاسيما البطالة والجريمة[42].

وبالمحصلة فان العلاقات الاوربية الافريقية المعاصرة قامت على اساس المصالح والتي تهم بشكل رئيسي الجانب الاوربي فقط دون مراعاة للشعوب الافريقية المغلوبة على امرها.

خامسا: مستقبل التعاون في ظل ولادة الاتحاد الافريقي

في ظل الظروف التي تعاني منها القارة الافريقية والتي تعد من اكثر القارات التي ترتفع فيها نسبة الفقر والمرض، حيث نصف سكان القارة جنوب الصحراء والذين يبلغ عددهم 300 مليون شخص حيث لا يتجاوز ما يصرفه الشخص الواحد يوميا عن دولار واحد فقط، مضافا لذلك مرض المناعة المكتسب (الايدز) والذي اخذ ينتشر بصورة كبيرة وواسعة في ارجاء عديدة من القارة الافريقية لاسيما في المناطق التي لاتتوافر فيها الخدمات الجيدة والمياه الصالحة للشرب، وكان اكثر المتضررين من المجموع العام هم الاطفال الفاقدين لذويهم بسبب الظروف المحيطة بهم ولاسيمافي دول (زيمبابوي، موزمبيق، ليسوتو، سوازيلاند وزامبيا) والدولة الاخيرة قد اعلنت ولوحدها بان هناك 4 ملايين شخصا يموتون جوعا،اما موزمبيق فان مرض الايدز اخذ يفتك بالاف الارواح والذين تتراوح اعمارهم بين 15 الى 45سنة[43]. اذن فالواقع يشير الى ان مؤتمرات القمة والاجتماعات والاتفاقيات المعقودة بين الطرفين (الاوربي –الافريقي). لم تتمكن ان تصل الى مستوى معين من النتائج الايجابية والذي اخذ يوكده عدد من المسؤولين الافارقة ولنا شاهد على ذلك تصريح الزامبية (سيسيليا ماكوتا) اثناء مؤتمر روما للغذاء بقولها (ان صندوق النقد الدولي يمسك سكان افريقيا بقبضته) وهناك اشارات اخرى تؤكد على ان الاتحاد الاوربي لوحده يستطيع دعم القارة بكمية غير قليلة من الحبوب المدعومة.

لقد كانت الدول الاوربية بطيئة في منحها للمساعدات وهذا ما حدث في مؤتمر برشلونة عندما اجلت دول الاتحاد الاوربي أي قرار يتعلق باعادة تقييم المساعدات الحكومية للتنمية بعدم التوصل الى قرار من قبل مجلس الوزراء الاوربي للاتفاق.

واليوم لابد للاطراف ذات التوجهات نحو القارة كبريطانيا وفرنسامن ان تلعب دورا مختلفا لاجل تخفيض الديون للدول الافريقية الفقيرة منها والتي وصلت الى 36مليار دولار لعشرين بلد افريقي[44]. ففي حالة تخفيض هذه الديون تستطيع معظم هذه الدول القيام بعملية التنمية الاقتصادية.

وعندما وجدت الدول الافريقية بان المساعدات لم تكن بالشكل الذي يساعدها على الخروج من ازمتها الاقتصادية فبادرت العديد من هذه الدول الى تطوير تعاونها فيما بينها وجعله ايجابياً وتكثيف الجهود لعقد الاجتماعا ت والمؤتمرات الدورية وتطوير منظمتها الاقليمية (منظمة الوحدة الافريقية) والتي انبثقت الى الوجود عام 1963 بعد حصول معظم الدول الافريقية على استقلالها خلال تلك الحقبة. وقد توالت المبادرات لغرض التعاون الاقليمي ومنها توقيع السودان في حزيران 2002 اتفاقية لاقامة لجنة للطاقة في منظمة الوحدة الافريقة قبل تحولها، ويعد السودان عاشر بلد افريقي يوقع على هذه الاتفاقية والتي كان من المؤمل لها ان تساعد على تنمية الاقتصاد الافريقي، كما اجتمعت عشر دول افريقية بمؤتمر موحد لمكافحة مرض الايدز في مدينة كيب تاون جنوب افريقيا، وقد سبق هذا المؤتمر اجتماعات بين (15) رئيس افريقي في نايجيريا عام 2001 قرروا من خلاله اقامة مركز ابحاث للدول الموقعة على هذا الاجتماع لغرض تقديم مبالغ لاقامة مشروع تطوير مصل للايدز للافارقة فقط.

وبعد انبثاق الاتحاد الافريقي في 9 تموز 2002 اصبح اداة اندماج كامل داخل القارة الافريقية، فتوالت اجتماعات الدول الافريقية ودخولها في اتفاقيات شراكة تجارية مع بعضها البعض كاتفاقية (نيباد) للتنمية والتي عقدت في 2 اب 2002في اديس ابابا باثيوبيا والتي كرست لوضع خطة للنهوض باقتصاديات القارة[45].

وقد حاول القادة الافارقة بناء مؤسسات اتحادهم الجديد على نفس نمط مؤسسات الاتحاد الاوربي لاعجابهم بتجربة الاتحاد الاوربي فجاءت مؤسسات الاتحاد الافريقي على غرار مؤسسات الاتحاد الاوربي .وفي محاولة لصياغة رؤية مستقبلية لهذا التعاون، ينبغي ان نعرض وجهات النظرالمتعددة حول مستقبل التعاون الاوربي الافريقي فهناك راي يقول بان (الاتحاد الاوربي يستطيع التأثير في المناطق التي لبعض دول الاتحاد نفوذ فيها كفرنسا وبريطانيا)[46].

وهناك راي اخر يقول بان الاتحاد الاوربي يستطيع ان ينفتح على الساحات الدولية ويعطي ادوارا لبعض دول شمال افريقيا وذلك لادراكه بانه لن يتحمل أي خسارة من جراء تلك الادوار[47].

ووجهة نظر اخرى تؤكد بان مستقبل الدور الاوربي سوف يتحدد على مدى قدرة الاطراف الاقليمية والدولية الفاعلة على استيعاب الطموح الاوربي والذي يحاول التأثير في المنطقة[48].

اذن تباينت وجهات النظر حول الدور المستقبلي للاتحاد الاوربي في القارة الافريقية ولكن يبقى الثقل الرئيسي للدور الذي ستلعبه كل من فرنسا وبريطانيا في هذه القارة وحسب اعتقادي فان فرنسا ستحاول بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية والاقتصادية للابقاء على مكانتها في هذه القارة وذلك مانجده واضحا من خلال دعمها لمؤتمرات القمة الفرنسية الافريقيةوكذلك اشتراكها في معظم الاجتماعات الاقليمية والتي تعقدها بلدان القارة بين الحين والاخر واظهار وجهة نظرها في العديد من الموضوعات التي تتطرق اليها تلك الاجتماعات.كما تبقى فرنسا تسعى لتقوية علاقتها بمعظم الدول الافريقية وبشكل خاص دول شمال افريقيا، فالمغرب العربي بدوله الخمسة يشكل بالنسبة لفرنسا ثقل ديموغرافي حالي ومستقبلي على الرغم من ضعفه الاقتصادي[49].

فضلا عن ان بلدان شمال افريقيا ستظل ترتبط بعلاقات اقتصادية مع دول الاتحاد الاوربي ،اذ تشير احدى المصادر الى ان نسبة ديون المغرب والجزائر لفرنسا اكثر من ثلثي مجموع مديونتها الخارجية وان ثلثا تجارة دول المغرب العربي تتم مع دول الاتحاد الاوربي وان هناك 3 ملايين شخص من دول المغرب العربي يعملون في الدول الاوربية[50](*).

اما بريطانيا فهي الاخرى تحاول الحفاظ على روابطها مع دول الكومنولث والتنافس مع فرنسا لكسب ود الدول الافريقية على الرغم من علاقتها القوية بالولايات المتحدة الامريكية، ومؤخرا وخلال عقد القمة الاستثنائية للاتحاد الافريقي في مدينة سرت الليبية وللفترة بين27 و2004/28 لمناقشة عدة مسائل ومنها المياه ،حل النزاعات والسياسة الدفاعية المشتركة)[51]. حاولت بريطانيا تقديم المساعدة لهذه الدول الافريقية المجتمعةفي هذه القمة من خلال قيام رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) بتقديمه دعما ماديا عن طريق رئيس المفوضية الاوربية بمبلغ 5.1 مليار دولار لدعم قضية المياه الافريقية[52].

بيد انه على الرغم من النهج التنافسي الفرنسي البريطاني للوصول الى القارة وتثبيت اماكنهم فان دول القارة الافريقية بامكانها استغلال الفرص المتاحة امامها وذلك:

1. بالاستفادة من التنافس الحاصل وتوجيهه بالشكل الذي يساعد على تنمية اقتصاد القارة في حالة استخدام المساعدات المالية والقروض بشكل جيد وان كانت قليلة بعيدة عن التلاعب الذي يتم من قبل عدد من المسؤلين الافارقة ذوي المصالح الذاتية.
2. باستطاعة المسؤلين عن الاتحاد الافريقي الاستفادة بشكل جيد من التجربة الاوربية فمن المعرف ان دول الاتحاد الاوربي استطاعت الوصول الى وحدة سياسية واقتصادية من خلال توحيد السياسة الدفاعية والوحدة الاقتصادية من خلال الغاء الرسوم الكمركية وتوحيد العملة، اذن تستطيع القارة الافريقية التوحد لانه هناك الكثير من المقومات والتي باستطاعة بلدان القارة توظيفها بالشكل الذي يجعل منها وحدة سياسية اقتصادية وهذا ما ناقشته القمة الاخيرة للاتحاد الافريقي في سرت الليبية والتي نوهنا عنها قبل قليل ، فقد اثيرت العديد من القضايا ومنها قضية المياه ومسألة تكوين جيش افريقي يستطيع التدخل في حالة حدوث ازمات سياسية في أي بلد افريقي ،اذن تستطيع بلدان القارة الافريقية الاعتماد في الكثير من القضايا على نفسها من دون طلب المعونة من جهة خارجية لاسيما بعد توظيف الموارد الطبيعية واقامة العلاقات الدبلوماسية الجيدة لعقد اتفاقيات تجارية تؤدي بالنفع لعموم القارة الافريقية.

الخاتمة

اخيرا لابد من توضيح عدد من المسائل والتي اعتقد بانها ستعطي اطارا عاما للموضوع وتوضح اهداف السياسة الاوربية تجاه القارة الافريقية ومنها:

1. ان الاتحاد الاوربي سعى الى تعزيز تعاونه مع بلدان الجنوب ولاسيما الافريقي فهي ترجع الى اسباب اقتصادية فالمواد الاولية والسوق الافريقية الضخمة والتي تعد سوقا تستند الى عدد من السكان يبلغ 700 مليون نسمة لعموم القارة الافريقية شمالها وجنوبها.
2. كما ان الاكتشافات النفطية والتي تمت في العديد من الدول الافريقية كنايجيريا وانغولا حفزت كل من بريطانيا وفرنسا ان تكون الشريك الرئيس للدول الافريقية في هذه الثروة النفطية .اذن فان واقع العلاقات الاوربية الافريقية قد بنيت اساسا على المصلحة والتي تهم الجانب الاوربي فقط دون مراعاة الشعوب الافريقية ولاسيما الفقيرة وهذا الفقر الذي اخذت تعاني منه الدول الافريقة بشكل واسع لم تسعفه مؤتمرات التعاون الاوربي الافريقي، فما جاء في هذه المؤتمرات لم يطبق على ارض الواقع وانما بقي جميع ما جاءت به هذه المؤتمرات حبر على ورق.

وقد اخذت ازمة الجوع تتفاقم والى جانبها المرض الذي اخذ يزداد يوما بعد يوم في مناطق شاسعة من القارة الافريقة والفئة الاكثر ضررا كانت فئة الاطفال

فمئات الالاف منهم ماتوا قبل ان تصل اعمارهم الى الخمسة سنوات.

اذن ما هو المطلوب من الدول الافريقية؟ يفترض بالدول الافريقية الاتي:

1. التعاون فيما بينها للتقليل من الاعتماد على الغرب وتحرير التجارة واصلاح السوق.
2. محاولة بناء صيغ جديدة بعيدة عن المشروطية الغربية.
3. العمل على تأطير مبادرات التعاون بالمصداقية الجديدة.
4. تعزيز مكانة الاتحاد الافريقي عن طريق التعاون الاقليمي والحضور الايجابي لكافة اجتماعات الاتحاد الافريقي.
5. التعاون بين الدول الافريقية ماديا ومعنويا ومحاولة السيطرة على المشاكل العرقية والعمل على وضع حد لكافة الحروب الاهلية والتي تشتعل بين الحين والاخر في بلدان القارة.

[1] د.عبدالمنعم سعيد، الجماعة الاوربية تجربة التكامل والوحدة ،مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة القومية (5)بيروت ،ط1،حزيران1986،ص25.
[2] المصدر نفسه ،ص26.
[3] المصدر نفسه ،ص56.
[4] د. محمد سعيد ابو عامود ، البناء المؤسسي للاتحاد الاوربي ،السياسة الدولية ،العدد 142،لعام 2000،ص80.
[5] محمد مصطفى كمال ،د.فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية الاوربية ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ،ط1، 2001،1،ص9.
[*]ففي الاول من كانون الثاني 1973التحقت ثلاثة عربات جديدة بقاطرة الوحدة الاوربية بانضمام المملكة المتحدةوايرلندا والدنمارك)وبعدها انضمت اليونان لتصبح عشرة دول اعتبارا من 1/كانون الثاني 1981،ثم اصبحت 12 دولة بعد انضمام اسبانيا والبرتغال في اول كانون الثاني 1986،ثم اصبحت خمسة عشرة دولة اعتبارا من كانون الثاني 1995 بعد انضمام (السويد ، النمسا ،فنلندا)وحتى انعقاد مؤتمر هلنسكي في 10-11 كانون الاول 1999 اصبح عدد دول الاتحاد الاوربي 25 دولة اعتبارا من 2003/6/1ويمكن ان يصل مستقبلا الى 30 دولة .عن حسن نافعة ،اوربا تحتفل بالتوقيع على دستورها ،مجلة المستقبل العربي ،العدد310،كانون الاول 2004،ص11 -14.
[6] محمد مصطفى كمال ،د.فؤاد نهرا ،مصدر سبق ذكره ،ص11.
[7] د.عبد المنعم سعيد ،مصدر سبق ذكره ،ص62-63.
[*]انظر د. محمود الامام ،تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط1،كانون الاول،2004،ص534.
[8] د.غسان محمد رشاد حداد،الاتحاد الاوربي وافاق تكامل اقتصادي عربي ،مجلة افاق استراتيجية ،مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، العدد(2) ،2001،ص140.
[9] محمد مصطفى كمال ،د.فواد نهرا ،مصدر سبق ذكره ،ص254.
[10] المصدر السابق نفسه ،ص15.
[11] د.عبد المنعم سعيد ،مصدر سبق ذكره،ص210.
[12] المصدر نفسه ،ص211.
[*]وقد تم في شباط 1975 عقد اتفاقية لومي الاولى بتوغو ومدتها خمس سنوات والتي اقرت بالحرية الكاملة للسلع الصناعية الخاصة بهذه الدول الافريقية في الدخول الى اسواق الجماعة اضافة الى 96%من سلعها الزراعية ،وفي عام 1980 تم توقيع اتفاقية لومي الثانية والتي سارت على نفس نهج الاتفاقية الاولى لكن اضيف عليه نظام سيسمن والذي اقر بطلب هذه الدول المعونة في حالة تدهور انتاجها ،اما الاتفاقية الثالثة فعقدت في 8/كانون الاول 1984،والتي ركزت على الزراعة ومشاريع مواجهة الجفاف والمجاعة .
[13] المصدر نفسه،ص228.
[14] المصدر نفسه.
[15] د.عبد المنعم سعيد ،مصدر سبق ذكره ،ص53.
[16] علي أي مزروعي ، مايكل تايدي ، القومية والدول الجديدة في افريقيا ، ترجمة شاكر نصيف لطيف ،سلسلة المائة كتاب الثانية ،ج1،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد ،1990 ،ص287.
[17] المصدر نفسه ،ص402.
[18] المصدر نفسه ،ص404.
[19] مصطفى علوي ،ازمة قارة ،دراسة في العلاقة بين ازمات التنمية الداخلية والسلوك الدولي في القارة الافريقية ،القاهرة ،دار الثقافة للطباعة والنشر ،1986،ص13.
[20] د. جميل مصعب محمود ، ظاهرة العنف السياسي في افريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، العدد (20)، السنة العاشرة ، كانون الثاني ،2000،ص87.
[21] حمدي عبد الرحمن ،ظاهرة التحول نحو الديمقراطية في افريقيا،مجلة السياسة الدولية ،العدد(113)،تموز ،1993،ص14.
[22] د.محمد سعيد ابو عامود،مصدر سبق ذكره ،ص80.
[23] صحيفة الجمهورية،بغداد ،2002/8/21.
[24] صحيفة الجمهورية ،بغداد،2002/6/9.

[25] صحيفة الجمهورية ،بغداد ،2002/1/30.
[26] صحيفة الثورة ،بغداد ،2002/4/24.
[27] لقد كان هدف القمة العمل على خفض عدد الجائعين في العالم والذين بلغ عددهم 815 مليون وكان مقترحا تخفيض عددهم الى 50%بحلول عام 2015،نقلا عن صحيفة الثورى ،بغداد ،2002/6/12.
[28] صحيفة الثورة ،بغداد 2002/2/3.
[29] صحيفة العراق ،بغداد،2002/8/28.
[30] والذي اعلن عن تأسيسه في شباط 1989،عن د.سامي السيد فتحي ،العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الاوربية ،مجلة الوحدة ،العدد (69)السنة السادسة ،حزيران 1990،ص101.
[31] د.ثناء فؤاد عبدالله ،مستقبل الوحدة الاوربية وازمة الخليج ، مجلة السياسة الدولية ،العدد(106)،تشرين الاول /1991،ص14-15.
[32] صحيفة الشرق الاوسط،اخبار، العدد (9126) وبتاريخ 2002/11/23.
[33] د.أيمن المشاقبة ،العلاقات العربية الاوربية من الحوار الى الشراكة ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد،العدد 11،كانون الثاني ،2001،ص6-8.
[*]الدول الاوربية الخمس (فرنسا،اسبانيا، مالطا، البرتغال، وايطاليا).
[*]الدول الافريقية الخمسة (تونس ،ليبيا ،المغرب، الجزائر ،موريتانيا).
[34] صحيفة الحياة ،العدد(14865)بتأرخ 6/كانون الاول/2003.
[35] صحيفة الحياة ، العدد(14866)بتأريخ 7/كانون الاول 2003.
[36] د.محمد مصطفى كمال ،فؤاد نهرا ،مصدر سبق ذكره ،ص193-195.
[37] المصدر نفسه ،ص197.
[38] صحيفة الجمهورية ،بغداد ،2002/6/1.
[39] صحيفة الجمهورية ،بغداد ،2002/8/4.
[40] صحيفة الجمهورية ،بغداد ،2002/8/19.
[41] صحيفة الجمهورية ،بغداد ،2002/6/19.
[42] صحيفة الجمهورية ،بغداد ،2002/2/13 .
[43] صحيفة الجمهورية ،بغداد 2002/7/2+2002/8/24.
[44] صحيفة الجمهورية ،بغداد ،2002/8/17.
[45] صحيفة الجمهورية ،بغداد 2002/8/4.
[46] د.مصطفى علوي الولايات المتحدة والجماعة الاوربية ،ملف السياسة الدولية ،العرب والجماعة الاوربية ،السياسة الدولية ، العدد 99،السنة1990،ص122.
[47] كاظم هاشم نعمة ،تعثر الاسرة الاوربية على وحدة في السياسة والدفاع ،مستقبل الوحدة الاوربية ،مجلة أفاق عربية ،العدد22شباط1992،ص38.
[48] اماني محمود فهمي ،الدور الاوربي في منطقة الشرق الاوسط، السياسة الدولية ،العدد،115،كانون الثاني 1994،ص118.
[49] د.علي ابو زار ،المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الاوربية ،مجلة الباحث العربي ،العدد 20 ،تموز-ايلول ،1989،ص75-77.
[50] حازم الببلاوي ،اوربا والعرب عام 1992 تساؤلات في مستقبل العلاقات الاقتصادية ،الباحث العربي ،العدد20 ،المصدر السابق ،ص59-60.
[*]ونود الاشارة الى ان دول المغرب العربي قدمت طلبا عام 1988 للانضمام الى الاتحاد الاوربي لكن الطلب رفض فاكتفت حينها بالامتيازات التي منحت لها ،فالعضوية لم تكن لتستفاد منها ، وان افترضنا بانها منحت العضوية فانها ستبقى ضمن الدائرة الثالثة للتوسع والتي تعني الدول التي لها علاقات تجارية واقتصادية مع السوق الاوربية ولكن لا تملك شروط الدخول في الدائرة المركزية .عن نوار محمد ربيع ،الاتحد الاوربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ،أطروحة ماجستير،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ،اب 1994 ،ص192.
[51] موقع على الانترنيت ،الجزيرة ،2004/2/29،افريقيا.
[52] قناة الشارقة الفضائية ،برنامج شوون الساعة ،بتأريخ 2004/3/1،الساعة 8،30مساءا.